

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

Algeria's Strategy for Enhancing Exports to Africa

أحمد ربحي

جامعة تيسمسيلت / الجزائر

rebhi.mhamed@univ-tissemsilt.dz

ناصر سويدي

جامعة تيسمسيلت / الجزائر

nacernousrodhin@yahoo.com

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/06/27

تاريخ الإرسال: 2026/03/21

الملخص:

إن الجزائر من أكبر الدول الإفريقية، وذات حدود جغرافية ممتدة الأطراف مع دول الاتحاد المغاربي، ودول الساحل؛ ما يؤهلها أن تكون محورا تجاريا مهما للأفارقة على مستوى الشمال الإفريقي.

فضلا على أن الجزائر تسعى لتكون رائدا اقتصاديا مصدرا لمنتجاتها في السوق بأسعار تنافسية، وتتلائم مع الاحتياجات الإفريقية والتي تغنيها عن استغلال الدول الغربية، بالمقابل يمكن للجزائر أن تزود من حاجاتها من مواد الخام التي تتوفر عليها الدول الإفريقية، والتي يكون الإنتاج الوطني بحاجة إليها.

وقد سطرت السلطات الجزائرية مع نظرائها الأفارقة عدة استراتيجيات اقتصادية بهدف تشجيع التبادل التجاري من خلال إنشاء المناطق التجارية الحرة، فضلا لتعاون الوحدة الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا - التصدير - الجزائر - البنية التحتية - المؤسسات الإفريقية الاقتصادية

Abstract:

Algeria is one of the largest African countries, with extensive geographical borders shared with the countries of the Maghreb Union and the Sahel region, which qualifies it to serve as a major commercial hub for African markets at the level of North Africa.

Moreover, Algeria aspires to become a leading economic actor by exporting its products at competitive prices that align with African market needs, thereby reducing dependence on Western countries. In return, Algeria can secure its supply of raw materials available in African countries, which are essential for its domestic production.

To this end, the Algerian authorities, in coordination with their African counterparts, have developed several economic strategies aimed at promoting trade exchanges, notably through the establishment of free trade zones, in addition to cooperation in the energy sector.

Keywords: Africa – Export – Algeria – Infrastructure – African Economic Institutions

مقدمة:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المحورية في التجارة العالمية، وخاصة على مستوى القارة الإفريقية حيث تتميز الجزائر بمميزات تفردتها على جميع دول القارة من خلال توسعها الجغرافي وتقسيمها حدودا شاسعة مع مختلف دول اقطار المغرب العربي ودول ساحل صحراء الإفريقية من خلال صحرائها الممتدة التي تعتبر الممر الطبيعي لتصريف السلع والبضائع من الضفة الشمالية إلى دول إفريقيا عبر الجزائر، وفي اطار الاستراتيجية الإفريقية الداعية على اعتماد على الذات من خلال تنشيط اقتصاديات دول منظمة اتحاد الإفريقي من خلال تشجيع دول على استغلال مواردها وتنشيط الإنتاج ما يضمن حركة التبادل التجاري بين دول القارة وقد اطررت منظمة الإتحاد الإفريقي منطقة التجارة الإفريقية الحرة فضلا لوجود مؤسسات مالية قارية تدعم الاستثمار بين دوله، وباعتبار الجزائر عضو مؤسس في منظمة الإتحاد الإفريقي والداعمة لاستراتيجياته الاقتصادية تسعى ان تكون تشريعاتها منسجمة مع قوانين اتحاد افريقي ومخططاته وخاصة مخططات أجندة إفريقية لسنة 2030 التي تشرف عليها وكالة اودا (AUDA-NEPAD) بالمقابل تعمل الجزائر من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وقانون الاستثمار على تطوير علاقتها الاقتصادية مع إفريقيا.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال التالي:

ما موقع علاقة الجزائر الاقتصادية من إفريقيا؟ وماهي الآفاق الاقتصادية الممكنة التي تجعلها المصدر الرئيس لدول إفريقيا؟

وللاجابة عليه اتبعنا خطة ثنائية من محورين بحيث نتطرق في المحور الأول لتطوير القطاعات الإنتاجية والتجارية وفي المحور الثاني للنشاط التجاري الجزائري الإفريقي.

1- تطوير القطاعات الإنتاجية والتجارية

تسعى الجزائر من خلال المنظومة التشريعية على تعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات، خاصة المساهمة في إنعاش الحركة التجارة الداخلية والخارجية.

1.1- تعزيز الإنتاج الصناعي والزراعي

يعتبر القطاع الصناعي والزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية المعول عليها في تعزيز الإنتاج الصناعي والزراعي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وخاصة المبادرات الفردية والعائلية.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

1.1.1- القطاع الصناعي

تعد الجزائر من أبرز الدول التي تزخر بمختلف الموارد الطبيعية الخام، والأقطاب الصناعية المهمة التي تمكنها من أن تكون رائدة الصناعة العالمية، فضلا لثروة اليد العاملة.

1.1.1.1- تعزيز التصنيع عن طريق قانون الاستثمار

بما أن هدف التشريع هو تحديد القواعد القانونية التي لا بد أن تسير عليها كل المجالات والميادين، فإن قانون الاستثمار النافذ جاءت أحكامه عامة ومجردة، تعني كل الاستثمارات بمختلف أنواعها.

فالمحص جيدا لنصوص أحكامه يستخلص أن هذا القانون يعبر عن سياسة دولة لها رؤية اقتصادية واستثمارية في إنعاش القطاعات الإنتاجية، وهذا ما يجعلنا نلمس الفرق بين القوانين السابقة التي كانت نصوصها تتمحور عموما حول تنظيم الاستثمارات والضمانات القانونية الممنوحة لها.

أما القانون الحالي فقد خرج المشرع من العمومية المألوفة إلى الخصوصيات والتفاصيل، وأبرز أهداف القانون رقم 18-22 التعبير الحرفي عن سياسة الدولة الاقتصادية الجديدة، ليكون قطاع الصناعة من أهم القطاعات المعول عليها، وجعلها محركا أساسيا لعمليات الإنتاج مع تحقيق الأمن اللوجستيكي، خاصة في مجال الصناعات الثقيلة وذلك لتوافر الجزائر على موارد طبيعية تجعلها تستغني عن الاستيراد¹.

إن قانون الاستثمار يقدم عدة ضمانات قانونية للمستثمرين وسما الشق المتعلق بالتحفيزات الجبائية مع توفير العقارات الصناعية الذي تشرف عليه الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مع رقمته، كما يسعى المشرع الجزائري من خلال الوكالة الوطنية للعقار الصناعي على رفع نسبة إنشاء هذا نوع من العقارات².

2.1.1.1- تعزيز التصنيع عن طريق المبادرات الفردية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحائزة على علامة ناشئة، من أهم الآليات التي من شأنها تطوير الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلي الهادف إلى تأمين سوق الوطنية بالمنتجات التي كانت إلى وقت قريب يتم استيرادها³.

¹ القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24/07/2022، المتعلق بقانون الاستثمار، ج.ر العدد 50 الصادر في 28/07/2022.

² القانون رقم 18-22، المرجع السابق، المواد من 6 إلى 15.

³ على سبيل المثال لا الحصر، انتقلت الجزائر في المواد الصيدلانية من مستورد للأنسولين في أواخر 2022 إلى مصدر لهذه المادة مع أواخر 2025، أما فيما يخص الاكتفاء الذاتي للمواد الصيدلانية أصبح الإنتاج الوطني يغطي ما نسبته 80 بالمائة من الحاجة الوطنية.

1.2.1.1.1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يسعى المشرع الجزائري من خلال قانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تشجيع هذا النوع من الكيانات التصنيعية بهدف تطوير الصناعة المحلية التي من شأنها تلبية الحاجيات المحلية من المنتجات¹.

2.2.1.1.1- المؤسسات الناشئة

تعززا لقاعدة الابتكار الصناعي، واحتواء الشباب المنتج والمبتكر، نظم المشرع الجزائري شأن المؤسسات الناشئة الذي اشترط فيه أن يكون لها دور في تعزيز الابتكار التكنولوجي مع القدرة على تطوير الإنتاج².

2.1.1- القطاع الفلاحي

حرصا من السلطات على أن تكون الجزائر سيدة في المجال الاستهلاكي وتحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية يسعى قانون الاستثمار الحالي والقوانين ذات الصلة على تعزيز الإنتاج الفلاحي في كامل أنحاء التراب الجزائري.

إذ جاء في تدخل السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري أمام مجلس الأمة يوم 2026/02/01 أن الجزائر تضع تعزيز الإنتاج الفلاحي كأولوية قصوى لتحقيق السيادة الاستهلاكية والأمن الغذائي، معززة بذلك بقانون الاستثمار الذي يحفز الاستثمار الزراعي خاصة في الجنوب وتنظيم الأراضي، بهدف رفع المردودية وتقليل التبعية للاستيراد³.

وتعمل هذه القوانين على تمكين القطاع ليكون عمودا قويا للاقتصاد.

1.2.1.1- الاستثمار الوطني الخاص في القطاع الفلاحي

يعد المستثمر الوطني الخاص عنصرا مهما في معادلة حفظ الأمن الغذائي للبلاد، حيث تعمل الدولة الجزائرية على تشجيع المستثمر الوطني الخاص على الاستثمار في المستثمرات الفلاحية الخصة التابعة للدولة من خلال منحهم عقود الامتياز المنظم بموجب قانون رقم 10-03 الذي يشترط الجنسية الجزائرية للأشخاص الطبيعية فقط، دون تمليك المستثمرين، حيث يحول لهم عقد الامتياز استغلال المستثمر الفلاحية لمدة أربعين (40) سنة قابلة للتجديد، مع تمكين المستغل من ترتيب رهون على الامتياز للحصول على القروض اللازمة

¹ قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. العدد 02 الصادر في 2017/01/11.

² المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30/11/2020، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 73 الصادر في 2020/12/06.

³ الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

لتمويل أنشطته الفلاحية، كما يمكن للمستثمر الحصول على عدة حقوق امتياز بشرط أن تكون في إطار المستثمرة الواحدة غير المنفصلة¹.

2.2.1.1- استثمار الأجانب في المجال الفلاحي

إن بحث استراتيجية جديدة فعالة ضامنة لتطوير الأمن الغذائي من خلال برامج الاستصلاح الزراعي، التي نظمها المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المتعلق باستصلاح الأراضي².

حيث نصت أحكام المادة 02 منه على أن عملية الاستصلاح هي كل عمل يرمي إلى وضع حيز الإنتاج وتأمين قدرات الأملاك العقارية الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية بإنتاج سنوي أو متعدد السنوات الموجه للاستهلاك البشري والحيواني والصناعي مباشرة أو تحويله³، وعليه يفهم من أعمال الاستصلاح هي تلك العمليات التي تستهدف إحياء الأراضي ذات الوجهة الفلاحية لجعلها صالحة للزراعة من أجل جعلها أكثر إنتاجا وقادرة على المساهمة في تلبية حاجيات البلاد الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وتتوسع الاستفادة من مشاريع الاستصلاح الزراعي للجزائريين حملة الجنسية الجزائرية، أما بالنسبة للأشخاص المعنويين لم يشترط المشرع الجزائري جنسية الشركة حيث حصر- الشرط القانوني في خضوع الشركات المستثمرة للقانون الجزائري.

ويمنح عقد الامتياز من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للمحيطات غير مصنفة ضمن المناطق الصحراوية التي يتكفل بها ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية المنظم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265⁴.

3.2.1.1- تنظيم عقود الامتياز من طرف ديوان التنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية

يعد الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية أهم مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي⁵ تتصف بطابع إداري في علاقتها مع الدولة ولها صفة التاجر في علاقتها مع الغير⁶، حيث يعمل الديوان

¹ قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15/08/2010، يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج.ر. العدد 46 الصادر في 18/08/2010.

² المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 04/11/2021، يحدد شروط وكفايات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 85 الصادر في 07/11/2021.

³ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 21-432، المرجع السابق.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22/09/2020، يتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، ج.ر. العدد 57 الصادر في 27/09/2020.

⁵ المادة 3 من المرسوم نفسه

⁶ المادة 4 من المرسوم نفسه

ناصر سويدي، ربيجي أحمد

من خلال النظر في صلاحياته إلى تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية التي تعتبر أنها زراعات ذات طابع استراتيجي من أجل تلبية الحاجيات الوطنية وتقليص الاستيراد.

إذ يعمل الديوان في إطار صلاحياته على تحديد المحيطات الصحراوية التي بإمكانها أن توجه للاستثمارات الفلاحية الكبرى¹، مع قيام الديوان في إطار الصلاحيات القانونية الممنوحة له بتأهيل المستثمرين المقبولين من طرف اللجنة التقنية التابعة له²، كما يعمل على مراقبتهم من أجل الحصول على مزايا الاستثمار المنصوص عليها في قانون الاستثمار من خلال الشباك الوحيد التابع للديوان المكون من ممثل الشباك غير المركز³، ويكون استصلاح الأراضي الصحراوية بموجب عقد امتياز مشهر لدى المحافظة العقارية⁴ مرفوق بدفتر الشروط⁵، ويعد ديون التنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية شهادات التأهيل الخاصة بالامتياز و يمنحها لحاملي المشاريع الاستثمارية⁶ المقبولين من قبل لجنة الخبرة والتقييم التقني⁷.

ولا يعتبر الإنتاج الفلاحي محصورا على المحاصيل الزراعية وتشجيع التربية والإنتاج الحيواني فقط، بل يمتد إلى تطوير الصيد البحري وتربية المائيات حيث أن المشرع ينص وينظم توفير كل الأوعية العقارية من أجل إقامة أحواض إنتاج المائيات، وتعزيزا للاستثمار في مجال الصيد البحري من خلال فتح مجال الاستثمار لكل المستثمرين، الوطنيين والأجانب على حد سواء.

2.1- الاستراتيجيات الوطنية في تشجيع التصدير والحركة التجارية

يعتمد المشرع الجزائري على عدة ميكانيزمات أساسية في التشجيع على التصدير وسيما من خلال التنظيم المؤسسي.

1.2.1- الإطار المؤسسي المساعد في ترقية التجارة الخارجية

يسعى المشرع الجزائري على تعزيز الحركة التجارية الخارجية بهدف حث اصحاب المؤسسات أو الفلاحين من تصريف منتوجاتهم إلى خارج وبالمقابل الحصول على العملة الصعبة، كبديل للمحروقات التي كانت إلى وقت قريب المصدر الوحيد للعملة الصعبة، واستيراد ما تحتاجه السوق الوطنية.

¹ المادة 8 من المرسوم نفسه

² المادة 9 من المرسوم نفسه

³ المادة 39 من المرسوم نفسه.

⁴ المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 20-265، مرجع سابق.

⁵ الملحق الأول، المادة 15 من المرسوم نفسه.

⁶ المادة 14 من المرسوم نفسه.

⁷ المادة 34 من المرسوم نفسه.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

1.2.1.1- الهيئة الجزائرية لصادرات

تعد الهيئة الجزائرية لصادرات جهاز إداري جديد يحل محل جهاز الجكس متمتعة بطابع الإداري أنشأها المرسوم التنفيذي رقم 25-234¹ حيث اسندت لها صلاحيات التالية:

- تنفيذ سياسة الدولة في التصدير
- التنسيق مع مختلف القطاعات من أجل تحديد امكانيات وجود السلع قابلة لتصدير
- جمع المعلومات التقنية والتجارية الهادفة إلى استكشاف الأسواق الدولية

2.2.1.1- الهيئة الجزائرية للاستيراد

تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن تجاريا بين الصادرات والواردات بهدف تجنب السوق الجزائرية تكس السلع والافراط في استيراد ما يزيد عن حاجيات السوق الداخلية، وعليه أحدث المشرع الجزائر الهيئة الجزائرية للاستيراد التي من بين المهام التي تتكفل بها²:

- المساهمة في اقتراح تدابير جدية في تأطير الواردات.
- استغلال قاعدة البيانات المتعلقة بحاجات البلاد من أجل تنظيم حاجات البلاد.
- تتبع الاسعار ورصد مؤشرات الاحتكار والندرة في الأسواق الدولية مع إعداد التقارير الدورية عن ذلك.

2.2.1- الإصلاحات الجديدة الداعمة لحركة التصدير

من أجل تدعيم عملية التصدير تحرس الدولة على توفير الأجواء الملائمة لذلك من خلال توفير الشروط اللازمة لهذه العملية.

1.2.2.1- تعزيز البنى التحتية

تسعى الجزائر على إرساء البنى التحتية من خلال إنشاء الموانئ وشق الطرق والسكك الحديدية وتهيئة المطارات بهدف تنشيط الحركة التجارية الداخلية وخاصة الخارجية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 03/09/2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية لصادرات وتنظيمها وسيرها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 07/09/2025.

² المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المؤرخ في 03/09/2025، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وتنظيمها وسيرها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 07/09/2025.

القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، لم ينص من خلال مادة أو مواد لتعريف البنية التحتية تعريفا لغويا كمصطلح منعزل، ولكن القانون يربطها بشكل أساسي بتطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لجذب الاستثمارات وفصلها على النحو التالي¹:

1.1.2.2.1- البنية التحتية الرقمية-أبرز مستجدات القانون

أحدث القانون رقم 18-22 نقلة نوعية من خلال فرض الرقمنة كجزء لا يتجزأ من البنية التحتية الإجرائية للاستثمار، بحيث تعد المنصة الرقمية للمستثمر أداة الربط الأساسية التي تسيرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار²، تهدف إلى تجريد الإجراءات من الطابع المادي وتسهيل تواصل المستثمر مع الإدارة³.

2.1.2.2.1- البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية

يشجع القانون الاستثمارات التي تساهم في بناء المنشآت القاعدية وتشمل الطرق وسكك الحديد، شبكات الطاقة، والموانئ، حيث يعطي القانون الأولوية للمشاريع التي تتم الموارد المحلية وتتطلب بنية تحتية قوية لربط مناطق التنمية⁴.

3.1.2.2.1- الأنظمة التحفيزية المرتبطة بالبنية التحتية

يقدم القانون مزايا للمشاريع التي تقام في مناطق تتطلب تطوير بنيتها التحتية، وذلك ضمن ثلاثة أنظمة تحفيزية⁵:

- نظام القطاعات: للمجالات ذات الأولوية، كالمنجم والفلاحة التي تعتمد على بنية إنتاجية قوية.
- نظام المناطق: الموجه للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة لتنمية إقليمية متوازنة.
- نظام الاستثمارات المهيكلية: للمشاريع الكبرى التي تساهم بشكل مباشر في تطوير البنية التحتية الوطنية وخلق مناصب شغل دائمة.

وفي النهاية، البنية التحتية في ظل القانون رقم 18-22 هي مزيج بين التجهيزات المادية-شبكات الطرق المختلفة، طاقة-والبيئة الرقمية-منصات إلكترونية-التي تضمن شفافية وسرعة معالجة ملفات الاستثمار.

¹ لعويجي عبد الله، دور الشبكات الوحيد في تحسين الوسط الحضري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 20.

² المرسوم التنفيذي رقم 298-22 المؤرخ في 08/09/2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 08/09/2022، والدليل العملي للمستثمر في الجزائر الصادر عن رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية العليا للطعون.

³ المادة 27 و 28 من المرسوم التنفيذي رقم 298-22، المرجع السابق.

⁴ قندوز فتحة، الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 1، ص.ص 751-767.

⁵ المادة 24 من القانون رقم 18-22، مرجع سابق

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

2.2.2.1- الامتياز الجبائي

تسعى الدولة الجزائرية على تخفيض بعض الرسوم والضرائب على المصدرين وسيا على الشركات الناشئة، إذ نظم المشرع ذلك في المواد من 24 إلى 31 التي تنص على المزايا والتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية¹، كما لجئ إلى الأنظمة التفضيلية لفائدة بعض الأنشطة، بما فيها التصدير²، زيادة على ضبط مواد قوانين المالية كل ما دعت الحاجة إلى ذلك وجعل الترسنة القانونية تتماشى ومتطلبات الظرف، سيما الأحكام المتعلقة بدعم الصادرات خارج المحروقات³.

3.2.2.1- الديبلوماسية والاقتصاد

تعمل الجزائر على تعزيز علاقتها الديبلوماسية مع كل دول العالم عامة والدول الإفريقية خاصة من خلال التنوع والتمكن من الاقتصاد مع الدول الإفريقية بهدف تعريفها بتنفسية المنتج الوطني الجزائري، خاصة مع سعيها إلى إعادة بعث موقعها الاقليمي والإفريقي.

كما تعمل الدولة الجزائرية على وضع آليات قانونية ومؤسسية من شأنها دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال مراقبة المتعاملين الاقتصاديين وتسهيل ولوجهم إلى الأسواق الخارجية، من خلال حثهم على ترقية الاستثمار المنتج للثروة، سيما من خلال دعم الأنشطة الموجهة نحو التصدير⁴.

2- النشاط التجاري الجزائري الإفريقي

الجزائر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، وسيا تقاسمها حدود جغرافية مترامية الأطراف مع عدة دول إفريقيا، وعلى رأسها دول الساحل الصحراوي الإفريقي دون تجاهل دول المغرب العربي.

1.2- الامتداد الجغرافي

إن الشريط الحدودي المتراحي الأطراف الذي تمتلكه الجزائر يجعلنا نميز بين تلك الحدود التي تتقاسمها مع دول الجنوب الإفريقي والأخرى التي تتقاسمها مع دول المغرب العربي.

1.1.2- الموقع التجاري الجزائري مع دول القارة

المؤهل الجغرافي الذي يفرض على بلادنا تقاسم عدة طرق تجارية مع مختلف الدول الإفريقية يؤهلها أن تكون طريقا رئيسيا للتجارة الإفريقية وفي الوقت نفسه تكون إفريقيا سوقا واعدة لتصدير منتجات الجزائر.

¹ القانون رقم 18-22، مرجع سابق.

² القانون رقم 18-22، المادة 32 وما يليها.

³ القانون رقم 24-22 المؤرخ في 2022/12/25، المتضمن قانون المالية لسنة 2023، ج.ر العدد 89 الصادر في 2022/12/29، مواد متفرقة حسب التدابير الجبائية.

⁴ المادة 2 من القانون رقم 18-22، مرجع سابق.

1.1.1.2- الامتداد الجغرافي مع دول المغرب العربي

تسعى الجزائري منذ نشأة التكتلات النضالية الثورية المغاربية ما قبل استقلال إلى توحيد دول المغرب العربي، وسيا من خلال العمل على تكامل اقتصاديتها ليكون تكتلا اقتصاديا قويا بإمكانه مجابهة التكتلات الأخرى، حيث يعتبر الموقع الجغرافي أهم نقطة استراتيجية في تكامل الوحدة الاقتصادية بين دول المغرب العربي وسيا تقاسم الجزائر الشريط الحدودي مع سنة (06) دول، ما يؤهلها أن تكون نقطة اتصال بينها في تبادل المنتجات والخدمات والخبرات، وضمان حركة رؤوس الأموال، ما يحقق تكاملا اقتصاديا منسجا.

2.1.1.2- الامتداد الجغرافي الجزائري مع دول الإفريقية

إن صحراء الكبرى الجزائرية التي تعتبر نقطة وصل طبيعية بين الجزائر ودول ساحل من جهة وتعتبر هذه الأخيرة همزة وصل بين الجزائر ودول ما وراء الساحل الإفريقي ما يؤهلها أن تكون المحور الرئيسي- في تنشيط التجارة الجزائرية الإفريقية من خلال تصريف المنتجات والخدمات الجزائرية مقابل استقبال منتجات وخدمات الدول الإفريقية، ما ينجم عنه تبادل اقتصادي قوي يضمن التعاون الاقتصادي الإفريقي وبالخصوص أمام وجود إرادة سياسية الجزائرية لتكون قطبا اقتصاديا وتجاريا محوريا لتوافرها على عدة مؤهلات وسيا المثلثة في الحدود الطبيعية الصحراوية التي تربط دول إفريقيا بالجزائر فضلا على وجود الساحل البحري الذي بإمكانه تصريف السلع الإفريقية إلى الضفة الأوربية.

2.1.2- علاقة الجزائر مع مؤسسات الإتحاد الإفريقي

علاقة الجزائر مع المؤسسات الإفريقية تكسني أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية تساعد على أن تكسب من خلالها الجزائر شركاء أفارقة أكثر قوة.

1.2.1.2- علاقة الجزائر مع منظمة الإتحاد الإفريقي

إن طموحات الشعوب والقادة للدول الإفريقيا في بناء وحدة قارية قوية على الصعيد المؤسساتي، تصبو إلى خلق وحدة تمكنها في مواجهة التحديات الدولية، وسيا أن القارة السمراء لزال تعيش تعقيدات سياسية واقتصادية تجعلها بعيدة على مواجهة الرهانات الكبرى رغم ما بذلته منظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها سنة 1963 قصد توحيد وتحقيق التضامن الإفريقي.

إلا أن المؤسسة الإفريقية ورغم ما قدمته من إنجازات ومكاسب في تحقيق استقلال دول القارة السمراء وإرساء روح التضامن بين شعوبها بقيت قاصرة على تحقيق الانسجام مع المتغيرات الدولية الراهنة، وهذا ما تبين في قمة الجزائر سنة 1999 ومؤتمر مدينة سرت الليبية اللذان نصا على ضرورة الإسراع في إعادة بعث مؤسسة إفريقية قارية بآليات جديدة تتماشى مع المفاهيم السياسية والاقتصادية الجديدة التي تمكن الإتحاد الإفريقي على الانفتاح العالمي والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات والدول الأخرى.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

وقد خلصت الاجتماعات اللاحقة على توقيع الميثاق التأسيسي في شهر جويلية من سنة 2000 ليكون التأسيس الفعلي للاتحاد في قمة لوساكا بتاريخ 2001/05/26¹، إذ أن الاتحاد الإفريقي أبدى نيته الحقيقية في بناء هياكل قوية من أجل جعل الدول الإفريقيا تتكامل اقتصاديا من خلال النص على أجهزة أكثر كفاءة في تمويل الاستثمارات وتعزيز الانفتاح على المؤسسات الدولية قصد الاطلاع الاستفادة من تجارب وتكنولوجيا العالم الأول للنهوض بالاقتصاد.

وسيا ما تعلق بتأطير الاستثمار الأجنبي، حيث أصدر الاتحاد الإفريقي قانون الاستثمار الإفريقي الذي حدد طرق التعاون ومنح حقوق الأفضلية في الاستثمار داخل دول الاتحاد دون أية عراقيل، كما كان لمبادرة تنمية إفريقيا نتائج مقبولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية على مستوى دول الاتحاد وتعتبر الجزائر من أبرز دول المؤسسة والتي تسعى ليكون الاتحاد فاعلا في تحريك عجلة الاقتصاد الإفريقي.

2.2.1.2- علاقة الجزائر مع بنك الاستثمار الإفريقي

إن أسى الأهداف التي ركر عليها الاتحاد الإفريقي في نصه على تأسيس هذه المؤسسة المالية الاقتصادية هو تنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية، وتشجيع حركة التجارة الداخلية والدولية، من خلال عمليات الإقراض للمستثمرين الأفارقة خاصة في الدول الفقيرة، التي خصص لها حساب مالي خاص.

كما أن لبنك الاستثمار الإفريقي ملاحق في مختلف البنوك الإفريقية، إضافة لمنح بنك الاستثمار الإفريقي صلاحية الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل استثمارها، كما له صلاحية إبرام العقود، وتعتبر الجزائر عضوا مؤسسا ومساهما في البنك².

كما لم تتواني الجزائر من تعزيز تواجد مؤسساتها المالية في الخارج³ سيما الدول الإفريقية من خلال فتح فروع لها، إذ يشهد التواجد المصرفي الجزائري تحولا استراتيجيا يهدف إلى تعزيز التبادل التجاري ودعم الاستثمارات الجزائرية في القارة السمراء، وذلك في إطار التوجه نحو فتح فروع للبنوك العمومية الجزائرية بالخارج⁴.

3.2.1.2- علاقة الجزائر بالوكالة الإفريقية للتنمية

تحولت النيباد (NEPAD) التي تم تأسيسها سنة 2001 إلى وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية (AUDA) (NEPAD) في سنة 2018 بعد أن تأكدت لإفريقيا استقلال أجنداتها التنموية معتمدة على مؤسساتها الإفريقية

¹ خليل الحسين، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص.297.

² البرتوكول التأسيسي لبنك الاستثمار الإفريقي الموقع عليه بتاريخ 2010/02/02 بإثيوبيا.

³ بنك الاتحاد الجزائري (Algerian Union Bank) وهو عبارة عن تكتل أربع مؤسسات مالية جزائرية (BNA, BDL, BADR, CPA) في موريتانيا والبنك الجزائري السنغالي (ABSA).

⁴ فتح فرع للبنك الجزائري الخارجي (BEA) سنة 2024 بموريتانيا،

ناصر سويدي، ربيجي أحمد

فضلا على كفاءتها، وسما في مجال التحرر التجاري والاقتصادي وتعتبر الجزائر أهم المساهمين في هذه الوكالة والداعمين لها كما تعد الجزائر من بين المؤسسين لمبادرة النيباد.

حيث تسعى الوكالة إلى تحقيق أجندة تمتد إلى غاية 2063 من خلال تفعيل خطط التنمية عبر استغلال ثروات القارة وتسخيرها من أجل إنجاح خطط الأمن الغذائي والصناعي وتلبية حاجياتها، قصد القضاء على التبعية ومظاهر الفقر¹.

كما تسعى الوكالة أيضا لتأسيس مناطق التجارة الحرة الإفريقية كضمانة لتسويق المنتجات الإفريقية وتحرك رؤوس الاموال، مع تعجيل في تنفيذ برامج الأمن الطاقوي والتكنولوجي وتجسيد مشاريع البنية التحتية.

2.2- استراتيجية الجزائر التجارية مع دول القارة

يعتبر سعي الجزائر على أن تكون من بين أقوى الدول العربية والإفريقية اقتصادا من خلال التصدير للأسواق الإفريقية باعتبارها السوق الأكثر قربا للمنتج الجزائري.

وأبرز الأسواق التي يمكن للجزائر أن تصرف فيها منتوجاتها، بهدف تحقيق الولوج إليه بنجاح، يتعين على الدولة الجزائرية الاهتمام بمشاريع النقل والبنية التحتية والسعي إلى الاندماج مع سوق الإفريقية تعزيز البنية التحتية.

1.2.2- فتح الطرق التجارية مع دول الإفريقية

تعمل الجزائر منذ سنوات إلى فتح التصدير إلى إفريقيا حيث قامت بإعادة بعث عدة طرق برية تجارية مع عدة دول من أبرزها فتح الطريق التجاري الجزائري الموريتاني والآخر مع دولة ليبيا، كما تسعى إلى فتح الطرق البحرية التجارية مع سنيغال وليبيا.

2.2.2- إنشاء المناطق التجارية الحرة

تسعى الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر إلى تعزيز التبادل التجاري بينها من خلال مناطق التجارة الحرة حيث أنشأت منطقة التجارة الإفريقية الحرة وكما تسعى الجزائر إلى فتح مناطق حرة مع عدة دول إفريقية أخرى².

3.2- مؤسسات دعم تصدير

تعمل الجزائر جاهدة على إيجاد الآليات المناسبة قصد تعزيز صادرات إلى الخارج عموما وإلى القارة الإفريقية خاصة.

¹ الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي (African Union): <https://au.int>

² الاتفاقية الإفريقية لتأسيس المنطقة التجارية الإفريقية الحرة في كينشاسا-كونغو بتاريخ 2018/03/21، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 133 المؤرخ في 2021/04/05، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكينشاسا في 2018/03/21، ج.ر العدد 36 الصادر في 2021/05/16.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

1.3.2- الصندوق الخاص بترقية الصادرات

إن الصندوق الخاص لترقية الصادرات الذي تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996، والذي أوكلت له مهمة تمويل عمليات التصدير لكل الأشخاص الطبيعيين والشركات، وفي الوقت نفسه تعمل الدولة على دعمه بإعانات مالية من أجل تشجيع المصدرين¹.

2.3.2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

الغرفة التجارية بطبيعتها التجارية والصناعية تعمل على فتح آفاق قوية كالية اعتمدها القانون الجزائري في سعيه نحو الانفتاح على التجارة الخارجية، إذ تعمل هذه الأخيرة على أن تكون ممثل للشركات الجزائرية في الاتفاقيات التجارية والصناعية فيما يخص عمليات التصدير².

خاتمة:

بناء على ما تقدم خلال هذه الورقة البحثية، من دراسة على استراتيجية الجزائر في العودة إلى إفريقيا اقتصاديا قصد تحقيق تكامل تجاري تعززه التجارة البينية التي تقويها الروابط الجغرافية، والنقاط الاقتصادية المشتركة فضلا للمصير الإفريقي المشترك، حيث تأكد للجزائر بعد غياب طويل عن الساحة الإفريقية الذي نجم عنه خسارة لسوق استهلاكية واسعة كان بإمكانها أن تكون بوابة التصدير المنتج الجزائري والوصول إلى نمو اقتصادي وتنوع لمصادر الدخل قصد الاستغناء عن مداخل المحروقات تدريجا، وبدلا للأسواق الأوربية التي تبقى شبه مسدودة أمام مصدرين الجزائريين لعدة أسباب ليست موضوع دراستنا.

إن الجزائر كانت سباقة في دفع إفريقيا إلى الخروج من أزمت الركود الاقتصادي وعضو مؤسس في الإتحاد الإفريقي، كما كانت محيكة لمبادرة النيباد ومؤسس لوكالة التنمية الإفريقية ناهيك أنها ساهمت في محو ديون دول القارة، فكل هذه العوامل تمكن الجزائر من دخول القارة الإفريقية بمنتجاتها والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي إفريقي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نخصرها فيما يلي:

- نجاح سياسة التصدير تبدأ من إفريقيا، من خلال التحفيزات جبائية للاستثمارات المنتجة، والتي بإمكانها رفع من صادرات الجزائر خارج المحروقات، إضافة لتشجيع الشركات الوطنية والأجنبية المتدخلة في عمليات التصدير ومنحها مزايا جبائية.

¹ الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، ج.ر. العدد 82 الصادر في 1995/12/31.

² المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 1996/03/03، يتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 16 الصادر في 1996/03/06.

ناصر سويدي، رجي أحمد

- التضامن الإفريقي ضرورة حتمية تفرضها المتغيرات الدولية الاقتصادية، لذلك وجب رفع كل العوائق الإدارية والقانونية من أجل تسهيل تصدير المنتجات الخاصة بالشركات المستثمرة في بلادنا، خاصة مع منحها عقود امتياز تجاري في استغلال المطارات المحلية والموانئ من أجل تسهيل إجراءات الشحن والتصدير،
- عودة الجزائر إلى تصدر الساحة الإفريقية بالتصدير لدول إفريقيا ودول المغرب العربي بهدف التعريف بالمنتج الوطني وإبرام العقود الخاصة بالتصدير.
- وعليه، يتم اقتراح التوصيات التالية:

- إعادة النظر في جهاز الوكالة الذي لا زال يحمل صبغة إدارية، والذي يعكس تدخل الدولة، فمن الأحسن تأسيس شبائيك خاصة بالاستثمار على مستوى القطاعات،
- تحفيز الشركات التي تستثمر في إنشاء العقارات الاقتصادية والاستثمار فيها، مع إلغاء أنظمة الوكالات التي لا نراها إلا صورة من صور توسيع الاتفاق العام.
- تشجيع البنوك المتخصصة في تمويل إنشاء العقارات الاقتصادية.
- تشجيع تأسيس شركات التأمين متخصصة في تأمين الاستثمارات من المخاطر وشركات التأمين من مخاطر التصدير وعمليات النقل.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. خليل الحسين، التنظيم الدولي للمنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

ثانيا: المقالات

1. قندوز فتحة، الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 1، ص.ص 751-767.
2. لعويجي عبد الله، دور الشباك الوحيد في تحسين الوسط الحضري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2018.

ثالثا: الاتفاقيات

1. البرتوكول التأسيسي لبنك الاستثمار الإفريقي الموقع عليه بتاريخ 2010/02/02 بإثيوبيا.
2. الاتفاقية الإفريقية لتأسيس المنطقة التجارية الإفريقية الحرة في كينغالي بتاريخ 2018/03/21، المرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 2021/04/05، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 2018/03/21، ج.ر. العدد 36 الصادر في 2021/05/16.

استراتيجية الجزائر لتعزيز التصدير لإفريقيا

رابعاً: النصوص القانونية:

- القوانين:

1. الأمر رقم 27-95 المؤرخ في 1995/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 1996، ج.ر. العدد 82 الصادر في 1995/12/31.
2. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 2010/08/15، يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، ج.ر. العدد 46 الصادر في 2010/08/18.
3. قانون رقم 02-17 المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. العدد 02 الصادر في 2017/01/11.
4. القانون رقم 18-22 المؤرخ في 2022/07/24، المتعلق بقانون الاستثمار، ج.ر. العدد 50 الصادر في 2022/07/28.
5. القانون رقم 24-22 المؤرخ في 2022/12/25، المتضمن قانون المالية لسنة 2023، ج.ر. العدد 89 الصادر في 2022/12/29.

- المراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 94-96 المؤرخ في 1996/03/03، يتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 16 الصادر في 1996/03/06.
2. المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 2020/09/22، يتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، ج.ر. العدد 57 الصادر في 2020/09/27.
3. المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 2020/11/30، يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 73 الصادر في 2020/12/06.
4. المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 2021/11/04، يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز، المعدل والمتمم، ج.ر. العدد 85 الصادر في 2021/11/07.
5. المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 2022/09/08 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 2022/09/08.
6. المرسوم التنفيذي رقم 25-233 المؤرخ في 2025/09/03، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاستيراد وتنظيمها وسيرها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 2025/09/07.
7. المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 2025/09/03، المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها، ج.ر. العدد 60 الصادر في 2025/09/07.

خامساً: المواقع الرسمية

1. الدليل العملي للمستثمر في الجزائر الصادر عن رئاسة الجمهورية، اللجنة الوطنية العليا للطعون-<https://aapi.dz/ar/recours-ar>
2. الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. <https://madr.gov.dz>
3. الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي (African Union): <https://au.int>